الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/18/VNM/3

الجمعية العامة

Distr.: General
4 November 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة عشرة
جنيف، ٢٧ كانون الثاني/يناير – ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ والفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦

فييت نام*

هذا التقرير موجز للمعلومات المقدمة من ٥٩ جهة معنية[1] إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتَّبع المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١١٩/١٧. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، ولا أي حكم أو قرار فيما يتصل بادعاءات محدَّدة. وقد ذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما تم قدر الإمكان الإبقاء على النصوص الأصلية دون تغيير. وعملاً بقرار المجلس ٢١/١٦، يُخصص، حسب مقتضى الحال، فرع مستقل لإسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض والمعتمدة بناءً على التقيد الكامل بمبادئ باريس. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية النصوص الكاملة التي تتضمن جميع المعلومات الواردة. وقد روعي في إعداد هذا التقرير دورية الاستعراض والتطورات التي حدثت في تلك الفترة.

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين

ألف- المعلومات الأساسية والإطار

١- نطاق الالتزامات الدولية

١- أشارت منظمة العفو الدولية إلى التقرير الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، حيث أعربت فييت نام عن التزامها بالنظر في إمكانية الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. لكن المنظمة رأت أن من الواضح عدم إحراز أي تقدم في هذا المجال[١].

٢- وأوصت منظمة العفو الدولية بالتصديق على البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لكي يتسنى للأفراد تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق المنصوص عليها في العهد[٣] إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وشجعت الورقة المشتركة ٣ فييت نام أيّما تشجيع، على التصديق في أقرب وقت ممكن، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات[٤]. وقدمت الورقة المشتركة ٦ توصيات مماثلة[٥].

٣- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إقرار معايير حقوق الإنسان وتطبيقها بالكامل بموجب الصكوك القانونية المحلية[٦].

٢- الإطار الدستوري والتشريعي

٤- لاحظت الورقة المشتركة ٤ أن دستور فييت نام لعام ١٩٩٢ كفل حماية حقوق الإنسان. غير أن ممارسة هذه الحقوق تخضع لتقييد شديد بموجب أحكام وردت في الدستور وفي تشريعات محلية كثيرة تفرض قيوداً على حقوق الإنسان تماشياً مع "سياسات ومصالح الدولة"[٧].

٥- وتفيد منظمة العفو الدولية بأن المساهمة في المشاورات المتعلقة بمشروع الدستور تخضع، على ما يبدو، لرقابة السلطات المحلية والمنظمات الجماهيرية المنتسبة إلى حزب فييت نام الشيوعي[٨].

٦- ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، ينص مشروع الدستور بصفة عامة، على حماية الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وبالإضافة إلى ذلك، يُعترف بالحق في حرية التعبير جزئياً بموجب مشاريع الأحكام التي تلزم المسؤولين الحكوميين بجمع آراء الناس والأخذ بها عند وضع السياسات. بيد أن مشروع الدستور الجديد يضع بدوره حدوداً لهذه الحقوق يجوز فرضها بموجب التشريعات الوطنية. وهي حدود شديدة الغموض والشمول وتتجاوز القيود

المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تعتبر فييت نام طرفاً فيه[٩]. وقد أشارت الورقة المشتركة ١ إلى أن مشروع الدستور نص على قيود واسعة وغير محددة تحديداً دقيقاً فيما يتعلق بـ "إساءة استعمال" الحرية الدينية وحقوق الإنسان والحق في تقديم الشكاوى ضد الدولة[١٠].

٧- وأشارت منظمة العفو الدولية كذلك إلى وجود مجموعة من القوانين والمراسيم التي تضع حدوداً للحق في حرية التعبير وتقيد هذا الحق ومن جملتها ما يلي: المراسيم المتعلقة بشبكة الإنترنت، وقانون الصحافة (المعدل في عام ١٩٩٩)، والمرسوم رقم ٢٠١١/٠١ المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشأن العقوبات الإدارية في مجال الصحافة والنشر، وقانون النشر، وقانون حماية أسرار الدولة، وبالأخص قانون العقوبات الصادر في عام ١٩٩٩. وتتضمن تلك القوانين أحكاماً أخرى تنتهك صراحةً الالتزامات الدولية لفييت نام في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[١١]. وأعربت الورقة المشتركة ١ عن شواغل مماثلة[١٢].

٨- وأوصى معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فييت نام بسن قانون لمكافحة التمييز يكفل المساواة للجميع بغض النظر عن الميل الجنسي والهوية الجنسانية[١٣]. وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بتنقيح إطارها القانوني بما في ذلك القانون المدني وقانون الأراضي تمهيداً للاعتراف بالمجتمع المحلي ككيان قانوني وبملكيته الجماعية للأراضي والموارد الطبيعية التي يحوزها بصفة تقليدية[١٤].

٣- الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة

٩- لاحظت منظمة العفو الدولية أن فييت نام لا تملك مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الإنسان ولا هيئة مستقلة أخرى[١٥]، وأوصت بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس[١٦].

١٠- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بالمشاركة بفعالية في خطة العمل لتنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ برامج تثقيف الجمهور في مجال حقوق الإنسان، وبرامج خاصة موجهة لموظفي إنفاذ القانون والفئات الضعيفة[١٧]. وأوصت الورقة المشتركة ١٢ فييت نام بتدريب موظفي إنفاذ القانون والموظفين الحكوميين على احترام المعايير الدولية لحرية الدين[١٨].

١١- وأشار الصندوق الأسترالي للطفولة إلى أن فييت نام ركزت جهودها على تعزيز رصد عملية إنفاذ الحقوق وتعزيز بناء القدرات في مختلف الوكالات الحكومية المعنية بإنفاذ الحقوق من أجل ضمان تحسين إنفاذ حقوق السكان[١٩]. بيد أن المجلس الكهنوتي في الكرسي الرسولي لطائفة كاو داي بتاينه أفاد بتدني درجة الوعي بحقوق الإنسان في أوساط الجمهور بشكل عام وطائفة كاو داي بوجه خاص[٢٠].

١٢- وذكرت جمعية الصليب الأحمر الفييتنامية أن تدابير إدارة الكوارث بالاعتماد على المجتمع المحلي لا تزال تعتمد على الإغاثة بدلاً من وضع نظام لإدارة المخاطر في ظل عدم تطبيق نُهجٍ تستند إلى تقييم المخاطر وتوفير التدريب[٢١].

باء- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

١٣- لاحظت الورقة المشتركة ٤ أن فييت نام لم تحسن من مستوى الامتثال لآليات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وقد حل موعد تقديم تقريرها الدوري بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام ٢٠٠٤. كما أنها لم تنفذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات[٢٢].

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

١٤- أفادت رابطة الشعب الصيني للسلام ونزع السلاح بأن فييت نام وجهت دعوات إلى ٤ من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لتنفيذ ما قبلت به من التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل[٢٣]. بيد أن منظمة العفو الدولية لاحظت أنه لم يبت حتى الآن في عدد من الطلبات المقدمة من الإجراءات الخاصة لزيارة فييت نام[٢٤]. وأوصت المنظمة بتوجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة وتيسير زيارة المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير وزيارة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان[٢٥].

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

١٥- أفاد الاتحاد النسائي الفييتنامي بأن النساء الريفيات ونساء الأقليات الإثنية لا تتوفر لهن فرص الحصول على المعلومات وخدمات التعليم والرعاية الطبية[٢٦].

١٦- وذكرت مؤسسة كير الدولية أنها تعمل مع رابطة المحامين الفييتناميين للحد من الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ولتعزيز إنفاذ حقوقهم في هانوي ومدينة هو شي منه[٢٧].

١٧- ولاحظت الورقة المشتركة ٦ بأن المنتمين لفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية يواجهون أنواعاً شتى من التمييز بما في ذلك الحرمان من الخدمات والتمييز في مجال العمل[٢٨].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

١٨- لاحظت منظمة العفو الدولية أن فييت نام أحرزت تقدماً، منذ إجراء الاستعراض الأخير، في مجال تضييق نطاق تطبيق عقوبة الإعدام إذ تراجع عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام إلى ٢١ مقابل ٢٩ في السابق. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء عدم تغير الوضع فيما يتعلق بانعدام الشفافية بشأن العمل بعقوبة الإعدام، وتصنيف الإحصاءات باعتبارها من "أسرار الدولة" منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤[٢٩].

١٩- وأشارت منظمة العفو الدولية أيضاً إلى أن السلطات أجرت في تموز/يوليه ٢٠١١، تعديلاً على القانون المتعلق بتنفيذ الأحكام الجنائية يقضي بتغيير طريقة تنفيذ حكم الإعدام من الرمي بالرصاص إلى استخدام الحقنة المميتة باعتبارها طريقة أكثر إنسانيةً. وقد تأخر تطبيق استخدام الحقنة المميتة بسبب الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١ على تصدير العقاقير اللازمة وبالتالي، لم تنفذ أي أحكام بالإعدام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. غير أن القانون عُدل في أيار/مايو ٢٠١٣، بما يجيز لفييت نام الحصول على عقاقير بديلة من مصدر آخر أو تصنيعها محلياً[٣٠]. كذلك لاحظت الورقة المشتركة ٤ أن فييت نام اعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٣، المرسوم رقم 47/2013/ND-CP الذي يبيح استخدام "سموم محلية" في الإعدام دون تحديدها تحديداً واضحاً، ولم تظهر نتائجه بعد. وأعلنت الحكومة عن عزمها على الشروع في تنفيذ إعدام ١٧٠ سجيناً حالما يبدأ نفاذ القانون في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣[٣١].

٢٠- وأفادت منظمة بيستريز الفيتنامية (PeaceTrees Vietnam) بأن أكثر من ١٠ ٨٠٠ شخص في مقاطعة كوانغ تري فقدوا حياتهم أو تعرضوا للتشويه بسبب حوادث الألغام أو الذخائر غير المنفجرة خلال الأعوام ٣٥ الأخيرة[٣٢].

٢١- وأشارت الورقة المشتركة ٥ إلى أن الدولة احتجزت و/أو حبست معارضين وناشطين دون محاكمة أو سبب قانوني[٣٣]. وأفادت منظمة خط الدفاع الأمامي أيضاً بورود تقارير عن عدد من القضايا المتعلقة باحتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان تعسفاً دون إبلاغهم بأسباب توقيفهم، وحرمانهم من الاتصال بمحام وبذويهم لأسابيع عدة ورفض إطلاق سراحهم بكفالة[٣٤]. ولاحظت الورقة المشتركة ٩ ومنظمة خط الدفاع الأمامي تعرض محامي حقوق الإنسان الذين يمثلون المدافعين عن حقوق الإنسان أو الجماعات المتضررة من انتهاكات حقوق الإنسان للمضايقات وشطب أسمائهم من نقابات المحامين التي ينتمون إليها[٣٥].

٢٢- وأكدت الورقة المشتركة ٥ أنه من الشائع وضع المعتقلين السياسيين في الحبس الانفرادي وحرمانهم من سبل التمثيل القانوني خلال الأشهر الأربعة الأولى من الاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك، يحاول المحققون في بعض الأحيان، انتزاع اعتراف السجين عن طريق تعذيبه فيلجأون إلى الاعتداء عليه جسدياً وعزله وإخضاعه لجلسات استجواب مطولة

وحرمانه من النوم ومعاقبة المدعى عليهم بوضعهم في زنازين انفرادية مظلمة وغير صحية ولا يدخلها الهواء[٣٦]. وأوصت الورقة المشتركة ١١ فييت نام بوقف سوء المعاملة بجميع أشكالها عندما يكون المحتجز في عهدة الشرطة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تجريم التعذيب وتقديم تعويضات للضحايا وفقاً للمعايير الدولية[٣٧].

٢٣- ولاحظ التحالف العالمي لمشاركة المواطنين أن عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الناشطون في المجتمع المدني والمدافعون عن الحق في الأرض ودعاة الأديان، لا يزالون في السجون ويتعرضون لمختلف أشكال الاحتجاز خارج نطاق القضاء بسبب آرائهم السياسية أو الدينية[٣٨]. وأعربت الورقة المشتركة ٥ عن القلق إزاء تقاعس فييت نام عن ضمان مثول جميع الأشخاص المحرومين من الحرية أمام القضاء دون إبطاء[٣٩].

٢٤- وأفادت منظمة تمكين لاجئي القوارب بأن التعذيب في مراكز الشرطة والأجهزة الأمنية ليس أمراً مستشرياً فحسب، بل يمثل جزءاً لا يتجزأ من مرحلة الاستجواب والتحقيق أثناء الاحتجاز حيث يمارس بانتظام. ويستخدم التعذيب لإجبار الشخص المحتجز على التوقيع على اعترافات أو تقديم معلومات أو لمعاقبته أو تخويفه من الانخراط مستقبلاً في أنشطة احتجاج سلمي أو في نشاط ديني مستقل[٤٠].

٢٥- وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش فييت نام بالإفراج عن جميع الأشخاص الذين سجنوا أو احتجزوا أو وضعوا رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز الإداري أو أودعوا رغما عنهم في مستشفيات الأمراض العقلية أو مراكز الرعاية الاجتماعية بسبب التعبير عن معتقدهم السياسي أو الديني بطريقة سلمية، أو ممارسة الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية أو الثقافية، أو بسبب العمل من أجل تعزيز أو حماية حقوق الصحفيين والمحامين والمدونين وأصحاب المعتقدات الدينية والعمال وغيرهم من الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم. ودعتها أيضاً إلى إسقاط جميع التهم الموجهة إليهم ووضع حد لما يتعرض له أولئك الأشخاص من مضايقات وترهيب[٤١].

٢٦- وأفاد التحالف من أجل إلغاء أشكال الرق المعاصرة في آسيا بأن الجمعية الوطنية في فييت نام أقرت قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص. ولاحظ التحالف أن هذا القانون الذي صدر في عام ٢٠١١ تشوبه عيوب موضوعية ويتنافى تماماً مع بروتوكول باليرمو لأن تعريف الاتجار بالأشخاص المنصوص عليه في القانون يحمي شركات تصدير العمالة المرخصة من الحكومة من تهمة ممارسة الاتجار باليد العاملة[٤٢].

٢٧- ووفقاً لما ورد في الورقة المشتركة ٤، فإن ضحايا الاتجار الذين يتسنى لهم الهرب والعودة إلى فييت نام لا تُوفَّر لهم أي حماية قانونية. ويكتشف العديد من النساء الريفيات أن أراضيهن قد صودرت أثناء غيابهن. ولا يحق لأطفالهن المولودين في الخارج الحصول على تصريح الإقامة الإلزامي أو سجل هو خاو "hộ khẩu" (النظام الوطني لتسجيل الأُسر المعيشية)، ويصبحون مواطنين غير قانونيين ويحرمون من الحق في التعليم والرعاية الطبية[٤٣].

٢٨- وأكد التحالف من أجل إلغاء أشكال الرق المعاصرة في آسيا أيضاً اضطلاع وزارة العمل ومُقعدي الحرب والشؤون الاجتماعية بتنفيذ وإدارة برنامج لتصدير اليد العاملة جعل العديد من الفيتناميين يتعرضون للاتجار. ولجأت الحكومة صراحة إلى قمع الأشخاص الذين فضحوا عملية الاتجار باليد العاملة في إطار هذا البرنامج الحكومي وطالبوا بالإنصاف، وهددوهم وأفراد أسرهم بالعقاب. واستمرت شركات تصدير العمالة الحكومية المتورطة في الاتجار بالبشر في ممارسة نشاطها دون عقاب. وتلجأ المصارف الحكومية إلى استرقاق العديد من الضحايا لعجزهم عن سداد ديونهم وحجز سندات بيوتهم ومزارعهم. ولا يقتصر دور وزارة العمل ومُقعدي الحرب والشؤون الاجتماعية على التواطؤ، إذ تولت إدارة برنامج وطني يعتبر مرتعاً للاتجار باليد العاملة[٤٤].

٢٩- وأوصت الورقة المشتركة ٣ فييت نام بتعديل قانونها الجنائي ليتضمن أحكاماً خاصة تنص تحديداً على حظر الاستغلال الجنسي للأطفال في مجال السفر والسياحة، وحظر ترتيبات السفر الرامية إلى الاستغلال الجنسي للأطفال، وحظر طبع أو نشر معلومات معدَّة للترويج لسياحة الجنس مع الأطفال[٤٥].

٣٠- وأوصت الورقة المشتركة ٣ الحكومة أيضاً بتعزيز القدرات في مجال الخدمات العامة لتوفير ما يكفي من الرعاية والحماية لجميع ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري من الأطفال بمن فيهم الأطفال من بلدان أجنبية[٤٦].

٣١- وأفادت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال بأن القانون في فييت نام يجيز ممارسة العقاب الجسدي للطفل رغم إعلان الحكومة عزمها على إصلاح القانون ورغم توصية لجنة حقوق الطفل مراراً بحظر العقاب الجسدي[٤٧].

٣- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٣٢- أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء عدم استقلالية نظام القضاء وتسخيره لقمع من يُتصور أنه معارض للحكومة وسياساتها وممارساتها[٤٨]. وأشارت منظمة العفو الدولية تحديداً، إلى أن محاكمات الناشطين السلميين تكون عادة غير منصفة ولا تلبي بذلك كثير من المعايير الدولية للإنصاف. فافتراض البراءة غير مطبق وليس هناك نظام فعال للدفاع، واستدعاء الشهود غير متاح. وفي كثير من الأحيان، يقاطع المدعى عليه عندما يحاول الإدلاء بإفادة أمام المحكمة. ويبدو أن الأحكام تعد سلفاً ولا تستغرق المحاكمات عموماً سوى ساعات قليلة[٤٩]. وأكدت الورقة المشتركة ٤ أن محامي الدفاع لا يستطيع أن يُخلص في الدفاع عن السجناء دون أن يعرض نفسه للمضايقات وشطبه من النقابة بل وللسجن[٥٠].

٣٣- وذكرت الورقة المشتركة ٤ أن فييت نام شهدت، منذ إجراء الاستعراض الدوري الأخير، مجموعة من المحاكمات السياسية الكبرى التي انتهكت معايير الإنصاف والنزاهة. إذ وُضع المحتجزون عملياً في الحبس الانفرادي خلال فترة ما قبل المحاكمة لفترات تتجاوز

الحدود القانونية في أغلب الأحيان. و لم يتسن لهم إعداد دفاعهم بسبب قلة الفرص المتاحة لهم للحصول على المشورة القانونية. وأغلقت جلسات المحاكمة في وجه الجمهور والأسر وكان حضور وسائط الإعلام والمراقبين الدبلوماسيين محظوراً أو مقيداً[٥١]. وأعربت الورقة المشتركة ٥ نقابة المحامين النرويجيين عن شواغل مماثلة[٥٢].

٣٤- وأفادت الورقة المشتركة ٩ بأن اتحاد نقابات المحامين في فييت نام ونقابات المحامين المحلية لا يتمتعان بالاستقلالية، مشيرة إلى أن إقدام أحد المحامين على انتقاد الحزب الشيوعي أو انتقاد الحكومة يمكن أن يكون سبباً في طرده من نقابة المحامين المحلية[٥٣].

٣٥- وأعربت الورقة المشتركة ١ عن شواغل بالغة بشأن إساءة معاملة السجناء في الاحتجاز ويشمل ذلك تعرضهم لاعتداءات مدبرة وعدم توفير الرعاية الطبية لهم وإخضاعهم لمحاكمات غير منصفة. كما تمارس المراقبة والتضييق على نطاق واسع، على الكتاب المعارضين وأسرهم لا سيما أثناء قضائهم مدة الاختبار القضائي[٥٤]. وأعربت الورقة المشتركة ٤ عن شواغل مماثلة[٥٥].

٣٦- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بتعزيز آلية رصد ظروف الاحتجاز؛ وإجراء تحقيقات نزيهة في حوادث القتل أو الإصابات التي يتعرض لها السجناء، وكشف نتائج الرصد وتعويض ضحايا التعذيب وأقاربهم وضمان حق المحتجزين والسجناء في مقابلة المحامين وأفراد أسرهم والاتصال بهم، وتحسين الظروف المادية في مراكز الاحتجاز والسجون، وضمان توفير التدريب الفعال لموظفي إنفاذ القانون بشأن القانون الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان[٥٦].

٤- الحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية

٣٧- أوصى مركز التنمية المجتمعية والعمل الاجتماعي فييت نام بتعديل قانون الصحافة الحالي لتشديد الأنظمة والإجراءات المتعلقة بجمع المعلومات الخاصة المنشورة في وسائط الإعلام الإلكترونية بموافقة الأفراد المعنيين، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالأطفال[٥٧].

٣٨- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بإنشاء قاعدة بيانات وطنية عن وضع الأطفال الأيتام والمُسَيَّبين والمشردين، وإنشاء هيئة مستقلة لرصد حقوق الطفل، وتوسيع نطاق النظام المجتمعي لحماية الطفل وكفالته، ووضع معايير شاملة لمراكز رعاية الطفل مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المعرضين للخطر[٥٨].

٣٩- وأوصت الورقة المشتركة ٦ ومعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فييت نام بضمان المساواة بين جميع الأشخاص في الحق في الزواج بغض النظر عن ميلهم الجنسي[٥٩].

٥- حرية التنقل

٤٠- أشارت حركة كتلة ٨٤٠٦ والورقة المشتركة ٥ إلى حالات عديدة تتعلق بحرمان مواطنين فييتناميين من مغادرة فييت نام والعودة إليها[٦٠]. ولاحظت الورقة المشتركة ٤ تعرض ناشطي الإنترنت للحرمان من الحق في حرية التنقل دون مبرر. إذ منع عدة مدونين من السفر إلى الخارج[٦١]. وأفادت منظمة خط الدفاع الأمامي بأن المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين أو الخاضعين للمراقبة يمنعون عادة من مغادرة البلاد. كما أن المدافعين عن حقوق الإنسان الذي قضوا عقوبة السجن منعوا من السفر بعد الإفراج عنهم. ولا يسمح للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين وضعوا تحت الاختبار القضائي بالسفر خارج المناطق التي حددت لهم ولا يمنحون جوازات سفر[٦٢].

٦- حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

٤١- أفاد المجلس الوطني لكنيسة "هوا هاو" البوذية بأن الدستور والقوانين في فييت نام تكفل حرية الدين والمعتقد لجميع المواطنين[٦٣]. لكن الورقة المشتركة ٥ أشارت إلى استمرار العديد من القيود التي تفرضها الدولة على ممارسة الدين، ويشمل ذلك فرض قيود على تسجيل المنظمات الدينية، والتدخل في شؤونها الداخلية، وطلب الحصول على موافقة الدولة على التعيين في المناصب القيادية بالكنيسة وتقييد أنشطة التبشير[٦٤].

٤٢- ولاحظت منظمة التضامن المسيحي العالمي والورقة المشتركة ١٠ أن "المرسوم" الجديد بشأن المنظمات الدينية والأنشطة الدينية، الذي بدأ نفاذه في ٢٠١٣، وضع عوائق إضافية لعملية تسجيل المنظمات الدينية وتضمن إشارات غامضة إلى "الوحدة الوطنية" الأمر الذي يمنح المسؤولين فرصة لرفض الطلبات تعسفاً[٦٥].

٤٣- وأشارت حملة اليوبيل إلى التضييق على الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات دينية مسجلة وغير مسجلة على حد سواء. وغالباً ما تُخربُ أغراضهم/منازلهم وتصادر ممتلكاتهم ويتعرضون للضرب والتوقيف غير القانوني والمحاكمات الصورية والموت[٦٦].

٤٤- وأوصت الرابطة الفييتنامية المشتركة بين الأديان فييت نام باحترام حق المنظمات الدينية في البت في أمورها الداخلية، بما في ذلك الحق في اختيار المتدربين وتدريب الكهنة والرهبان، وتعيين أصحاب الكهنوت، والحق في الملكية الخاصة، والحق في الوعظ، والتثقيف والقيام بالأعمال الخيرية، والحق في التواصل مع المؤسسات الدينية النظيرة في الخارج[٦٧]. وأوصى الكرسي الرسولي الموحد لطائفة كاو داي تاينه في الخارج بضمان حرية أتباع الطائفة في إصدار الكتب الدينية[٦٨].

٤٥- وأفادت الورقة المشتركة ٤ بأن السلطات عمدت، منذ إجراء الاستعراض الدوري الأخير، إلى تكثيف أعمال القمع ضد أعضاء كنيسة فييت نام البوذية الموحدة، فتعرضت

لزعامات الكنيسة بالضرب وفرضت عليهم الإقامة الجبرية والمراقبة، وضيقت على البوذيين الذين يرتادون المعابد "الرجعية" التابعة لهذه الكنيسة وحطمت تماثيل بوذا[٦٩].

٤٦- ووفقاً لحركة كتلة ٨٤٠٦، فإن الأنشطة الدينية التي تعتبر خطراً على سلطة الحزب الشيوعي الفييتنامي، تُحظر أو تُرصد وتراقب عن كثب[٧٠]. وأكد التحالف العالمي لمشاركة المواطنين أن فييت نام تعد من البلدان الأكثر تقييداً لوسائل الإعلام في العالم. إذ لا يزال عشرات الصحفيين و"مواطني الإنترنت" يقبعون في السجن بسبب نشر تقارير عن مواضيع حساسة والاعتراض على السياسة الحكومية الرسمية. وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة على الحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات في البلاد عن طريق ممارسة رقابة واسعة النطاق على شبكة الإنترنت وتشديد المراقبة على وسائط الإعلام المحلية[٧١].

٤٧- وقالت منظمة العفو الدولية إنه لم يسجل أي تقدم يُذكر في تنفيذ التوصيات المتعلقة بضمان الحق في حرية التعبير[٧٢]. وأفادت الورقة المشتركة ٨ بأن الحكومة لم تنفذ حتى اليوم، أياً من التوصيات المتعلقة بحرية التعبير في البلد التي كانت قد قبلتها[٧٣] أو اختارت منها ما تلتزم بتنفيذه. ولاحظت منظمة العفو الدولية كذلك، أنه منذ إجراء الاستعراض الدوري الأخير، تواصل التقييد الصارم لحرية التعبير إلى جانب معاقبة منتقدي السياسات الحكومية بقسوة. ومن بين الأشخاص المعرضين للخطر هناك المناضلون في سبيل الديمقراطية، والمدونون، ودعاة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والمعترضون على القضايا المتعلقة بالبيئة ومصادرة الأراضي والإخلاء، والمدافعون عن حقوق العمل. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، من غير المسموح عموماً، الخوض علناً في مسائل حساسة من قبيل الفساد وعلاقات فييت نام مع الصين والنزاعات الإقليمية[٧٤].

٤٨- وأشارت الورقة المشتركة ٨ إلى أن حرية النشر في فييت نام تخضع لقيود صارمة تتمثل في وجود آلية فرز معقدة تنطوي على تسجيل المطبوعات لدى السلطات، وقيام السلطات بدور فاعل في عملية تحرير النصوص (إما بصورة مباشرة أو عن طريق تفويض رئيس تحرير معتمد من الحكومة)، وإصدار تصاريح مختلفة، وتسليم السلطات نسخاً من المطبوعة للتحقق منها[٧٥]. وقد أوصت منظمة مراسلون بلا حدود فييت نام بوضع حد لممارسة الرقابة والمراقبة الجماعية ولجميع أنواع المضايقات بما فيها المضايقات القضائية، ضد جميع الجهات الفاعلة المعنية بمعالجة المعلومات[٧٦].

٤٩- ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الحكومة لا تسمح لوسائط الإعلام المستقلة أو التابعة للقطاع الخاص بممارسة عملها. فهي تفرض رقابة صارمة على المحطات الإذاعية والتلفزيونية والمنشورات المكتوبة. وتفرض عقوبات جنائية على من ينشر مواد ينظر إليها على أنها تستهدف الحكومة أو تهدد الأمن الوطني أو تفشي أسرار الدولة أو تروج للأفكار "الرجعية"[٧٧].

٥٠- ولاحظت منظمة العفو الدولية أن الفصل المتعلق بالأمن الوطني من القانون الجنائي نص في تجريمه للمعارضة السياسية والدينية السلمية، على أفعال جرمية ذات صيغة غامضة. وذكرت منظمة العفو الدولية ثلاثة أمثلة لمدونين بارزين بمن فيهم تروونج دوي نات، وفام فييت داو ودين نات أوي، اللذين اعتقلوا في ٢٦ أيار/مايو و١٣ حزيران/يونيه و١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على التوالي، ووجهت إليهم التهم بموجب المادة ٢٥٨ لتعرضهم إلى الحكومة بالنقد في كتاباتهم. ولاحظت منظمة العفو الدولية أيضاً تمكن المدونين وغيرهم حتى الآن، من إيجاد سبل للالتفاف على القيود، والتواصل فيما بينهم ومع جمهورهم على الرغم من تجريم حرية التعبير. وقد استخدموا أيضاً طرقاً جديدة في التعبير عن آرائهم وتصدت لها السلطات بنفس التشدد[٧٨]. وأوصى مركز الحرية الآن فييت نام بتنقيح أحكام القانون الجنائي، ولا سيما المواد من ٧٨ إلى ٩٢ والمادة ٢٥٨، لكي تكفل تحديداً، حماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والدين، لأغراض سلمية[٧٩].

٥١- وأشارت الورقة المشتركة ٤ إلى أن مشروع مرسوم الإنترنت الذي يجري إعداده ينطوي على مثالب خطيرة ولا يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وإذا ما اعتمد هذا المرسوم بصيغته الحالية، فإنه سيلزم شركات الإنترنت بالتعاون مع الحكومة في إنفاذ الأحكام التي تنص بصيغة غامضة، على حظر مجموعة من أشكال التعبير[٨٠].

٥٢- وأوصت الورقة المشتركة ١ فييت نام بما يلي: الامتناع عن مضايقة أو تهديد أو تجريم أو اعتقال الكتاب والصحفيين والمدونين والناشطين السياسيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب أنشطتهم السلمية، بما في ذلك ممارستهم المشروعة لحقوقهم في حرية التعبير؛ وإطلاق سراح الكتاب والصحفيين والمدونين والناشطين السياسيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين حالياً لأسباب تتعلق بأنشطتهم السلمية، بما في ذلك التعبير المشروع عن آرائهم[٨١].

٥٣- ووفقاً للورقة المشتركة ١، فإن الحكومة تفرض رقابة كاملة على الصحافة المكتوبة والإذاعية والتلفزيونية كما تملك جميع المنشورات الصحفية في فييت نام وتشرف عليها[٨٢]. وأعرب التحالف العالمي لمشاركة المواطنين عن شواغل مماثلة[٨٣].

٥٤- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء القوانين والمراسيم المتعلقة باستخدام الإنترنت التي ساعدت في فرض الرقابة الذاتية ووضع العراقيل عملياً أمام حرية الوصول إلى المعلومات والإنترنت[٨٤]. وأوصت الورقة المشتركة ٨ فييت نام بإلغاء جميع القيود وأشكال التدخل التعسفي في تشغيل الإنترنت واستخدامه، والتي تنتهك الحق في حرية التعبير، وبوضع حد لبعض الممارسات كالرقابة والمراقبة[٨٥].

٥٥- وأشارت الورقة المشتركة ٤ إلى عدم وجود منظمات غير حكومية مستقلة على المستوى المحلي. إذ يمارس الحزب الشيوعي الفييتنامي وجبهة الوطن الفييتنامية رقابة صارمة على جميع الأنشطة الجامعة[٨٦].

٥٦- وأفاد التحالف العالمي لمشاركة المواطنين بأن جماعات المجتمع المدني التي لا تخضع لإشراف ومراقبة الحكومة تُفرَض على أنشطتها قيود تمييزية، ويشمل ذلك فرض قيود شاملة على أنشطتها الدعوية وذلك في تناقض تام مع المزايا الممنوحة "للجمعيات التي لها خصائص محددة"[٨٧]. كما ذكر التحالف العالمي لمشاركة المواطنين أن شروط التسجيل المفروضة على جماعات المجتمع المدني تنطوي على تمييز واضح إذ تترك للحكومة هامشاً كبيراً للاستنساب بخصوص منع إنشاء منظمات المجتمع المدني التي تعتبر أهدافها متعارضة مع مصالح الدولة والحزب الشيوعي الفييتنامي[٨٨]. وأعربت الورقة المشتركة ٥ عن شواغل مماثلة[٨٩].

٥٧- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بوضع إطار قانوني شامل يعترف بالمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها جهة رسمية من الجهات المعنية بوضع السياسات العامة وذلك عن طريق سن وتنفيذ قانون الجمعيات وقانون التظاهر، وتنقيح ما غمض من أحكام في القانون الجنائي يكون من شأنها أن تحول دون التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ورفع القيود عن مجالات عمل المنظمات غير الحكومية[٩٠].

٥٨- ولاحظ التحالف العالمي لمشاركة المواطنين أن التهديد بنقمة الحكومة يمثل عملياً رادعاً يثني الجماعات، إلى حد كبير، عن الخروج في المظاهرات ومسيرات الاحتجاج. وعلاوة على ذلك، أدت أشكال التعطيل غير المبررة وإفراط المسؤولين الأمنيين في استخدام القوة إلى تقويض حرية ممارسة الحق في التجمع السلمي تقويضاً شديداً. ولا تزال القوات الحكومية تلجأ إلى إجراءات استباقية شتى خارج نطاق القانون لعرقلة خروج المواطنين والناشطين في التجمعات العامة والمظاهرات ومنعهم من ذلك[٩١].

٥٩- وأفادت حركة كتلة ٨٤٠٦ بأن جميع المرشحين للجمعية الوطنية والمكاتب الحكومية ينتقيهم الحزب الشيوعي الفييتنامي عبر جبهة الوطن الفييتنامية التابعة له، ولا يترك للناس سوى الإدلاء بأصواتهم[٩٢]. ودعت حركة كتلة ٨٤٠٦ الحكومة إلى إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة لأعضاء الجمعية الوطنية وجميع المكاتب الحكومية تحت مراقبة دولية. وأوصت كذلك بأن تنشئ الحكومة لجنة انتخابية مستقلة[٩٣]. وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام باتخاذ تدابير عملية لتسهيل المشاركة السياسية للمرأة على جميع المستويات وإصلاح العملية الانتخابية لضمان تكافؤ الفرص للمرشحين المستقلين وإنشاء آلية ديمقراطية لإشراك منظمات المجتمع المدني في رصد العملية الانتخابية[٩٤].

٧- الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومؤاتية

٦٠- أشارت منظمة العمال والمزارعين المتحدين إلى أن الحكومة لا تكتفي فقط بالإدارة المباشرة لجميع النقابات العمالية التي تنشأ في مؤسسات تجارية وشركات واتحادات اقتصادية أو صناعية تملكها الدولة، بل تتدخل أيضاً في تشكيل النقابات العمالية في المؤسسات التجارية الأجنبية أو المملوكة للقطاع الخاص للسيطرة على جميع العمال[٩٥].

٦١- وأفاد التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، بأن حق النقابات في حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي لا يزال يخضع لتقييد شديد. إذ يُحظر على العمال إنشاء نقابات غير معتمدة من الاتحاد العام للعمال الفييتناميين أو غير تابعة له رسمياً أو الانضمام لها. والحق في الإضراب هو حق مقيّد للغاية. وتُمنع الإضرابات منعاً باتاً في القطاع العام أو في القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر على الصناعات المملوكة للدولة في حين يحظر على النقابات تنظيم الإضراب في ٥٤ قطاعاً يعد حيوياً بالنسبة للاقتصاد والدفاع[٩٦]. وأعربت الورقة المشتركة ٤ عن شواغل مماثلة[٩٧].

٦٢- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بالاعتراف بالحق في حرية إنشاء النقابات العمالية والانضمام إليها ولا سيما لتنفيذ آلية المفاوضة الجماعية، وتحسين قدرات نظام تفتيش العمل، وتنفيذ برامج شاملة لتوعية جميع العمال والموظفين بحقوقهم ومسؤولياتهم، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني لرصد إعمال حقوق العمل[٩٨].

٨- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

٦٣- أفادت الورقة المشتركة ٤ بأن سجل *"هو خاو"* هو تصريح إلزامي يتيح إمكانية امتلاك مسكن والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويلزم الشخص الذي لم يحصل على إقامة دائمة ("المهاجر المؤقت" من فئة (KT3) (المهاجر المسجل بصورة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو أكثر) أو من فئة (KT4) (المهاجر المسجل بصورة مؤقتة لمدة تقل عن ٦ أشهر) بتسديد رسوم أعلى مقارنة بالسكان المحليين، عن استهلاكه من الكهرباء والمياه المنقولة بالأنابيب. ويعد سجل *"هو خاو"* أيضاً شرطاً للحصول على شهادة ميلاد للمواليد. والآباء الذين لا يحصلون على سجل *"هو خاو"* يتعذر عليهم استصدار شهادات ميلاد لأطفالهم ويتعذر عليهم بذلك، تسجيلهم في المدارس[٩٩]. وأشارت رابطة المسنين في فييت نام إلى قلة خدمات الدعم المقدمة إلى المسنين، لا سيما في المناطق النائية[١٠٠].

٦٤- وذكرت منظمة عموم الهند للسلم والتضامن أن سياسات وبرامج التنمية السكانية وضعت من أجل السكان ذوي الدخل الضعيف، ولا سيما من يعمل منهم في المناطق الصناعية والطلاب والفقراء في المناطق الريفية والحضرية[١٠١]. بيد أن الورقة المشتركة ٥ أشارت إلى قيام رجال شرطة مسلحين بل وقوات عسكرية بإخلاء الأراضي مما أدى إلى

وقوع إصابات وصدمة شديدة بين المطرودين[١٠٢]. وأوصت الورقة المشتركة ٥ فييت نام بوضع الحماية الإجرائية المناسبة واتباع الأصول القانونية عند تنفيذ عمليات الإخلاء القسري[١٠٣].

٦٥- ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش أن عمليات الإخلاء القسري أدت إلى مواجهات عنيفة بين السلطات والسكان الذين يدعون انتهاك حقوقهم في الأرض[١٠٤]. وأوصت جمعية أبرشيي كون داو فييت نام بوقف تنفيذ أي عمليات أخرى لنزع الملكية تفادياً لانتهاك أملاك مزيد من الرعايا الأجانب، واستحداث إجراء شفاف لنزع ملكية الأراضي، ومنح ملاكها الوقت الكافي لتوثيق حيازتهم للأملاك العقارية المستهدفة وإثبات ذلك[١٠٥].

٦٦- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بوضع سياسة وطنية شاملة في مجال الإسكان تشمل برامج الإسكان الاجتماعي لضمان إمكانية الاستفادة من هذا النوع من البرامج وتلبية احتياجات الفئات المحرومة بما فيها فقراء الحضر[١٠٦].

٩- الحق في الصحة

٦٧- أفادت مؤسسة وليم ج. كلينتون بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل تهديداً كبيراً للصحة ولموارد الرزق لسكان فييت نام[١٠٧].

٦٨- وأشارت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم تسهيلات إلى ضحايا العامل البرتقالي لتحسين حالتهم الصحية[١٠٨]. كذلك أفادت الجمعية الفييتنامية لضحايا العامل البرتقالي/الديوكسين بأن ضحايا العامل البرتقالي لديهم احتياجات خاصة هائلة تشمل العيش في ظروف صحية، والسكن، والمال اللازم لشراء قوتهم اليومي، والدواء، وإجراء الفحوص الطبية، وتلقي العلاج[١٠٩].

٦٩- وأوصى اتحاد خمير كامبوتشيا - كروم فييت نام بتعزيز السياسات الصحية التي تراعي مصلحة الفقراء لضمان حصول جميع أفراد شعب الخمير - كروم على الخدمات الصحية الجيدة[١١٠].

٧٠- ولاحظ معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أن الأطباء كثيراً ما يرفضون تقديم الرعاية الطبية للمرضى من المثليين ومغايري الهوية الجنسانية بسبب ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية[١١١].

١٠- الحق في التعليم

٧١- أشارت الورقة المشتركة ١٠ إلى استمرار الحكومة في استبعاد المنظمات الدينية من الأنشطة التعليمية الهادفة، وهي بذلك، تحكم على أجيال المستقبل بالجهل وتفقدها القدرة على المنافسة من خلال هيمنة الحزب والسياسة التعليمية الكارثية[١١٢].

٧٢- وأشارت الشبكة الدولية لإدارة دبلوماسية الشعوب الأصلية المنخرطة في تدبير اللاعنف من أجل التفاهم وتقرير المصير إلى أن أطفال الخمير - كروم لا يمكنهم تلقي تعليمهم بلغتهم الأم في مدارس الدولة. إذ تنعدم المواد التعليمية المكتوبة بلغة الخمير كروم. وقد أدى هذا النوع من ممارسات الدولة إلى ارتفاع معدل التوقف عن الدراسة بين شباب الخمير[١١٣]. وأعرب اتحاد خمير كامبوتشيا - كروم عن قلق مماثل[١١٤].

١١- الأشخاص ذوو الإعاقة

٧٣- أشارت جمعية فييت نام للمعوقين واليتامى إلى أن المنظمات الاجتماعية الطوعية تُهيَّأ لها الظروف المؤاتية للمشاركة بفعالية في ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان في حين أن ثمة حواجز تؤثر على إمكانية ضمان حقوق الإنسان لهذه الفئة[١١٥].

٧٤- وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم والتدريب المهني والعمل على قدم المساواة مع الآخرين، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات في مجال توفير التعليم الشامل ومكافحة التمييز في العمل[١١٦].

١٢- الأقليات والشعوب الأصلية

٧٥- أشار مجلس السلام البنغلاديشي ولجنة السلام الفييتنامية إلى تشجيع الأقليات الإثنية على المشاركة في النظام السياسي وإدارة الشؤون الاجتماعية والإدارة العامة[١١٧].

٧٦- ولاحظت الورقة المشتركة ٢ أن فييت نام تعد من بين الأمم المؤيدة لـ "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"، لكنها أعلنت "أنه ليس هناك شعوب أصلية في فييت نام"، ولم تترجم السلطات الفييتنامية حتى الآن، إعلان الأمم المتحدة إلى اللغة الفييتنامية أو إلى أي لغة من لغات الشعوب الأصلية. وقليلون هم المواطنون الفييتناميون الذي يعرفون شيئاً عن هذا الإعلان[١١٨]. وأوصت الورقة المشتركة ٢ ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة فييت نام بالاعتراف بشعوب *المناطق الجبلية* والخمير كروم وشام وغيرها من الشعوب الأصلية باعتبارها تملك حقوقاً بموجب إعلان الأمم المتحدة. وأوصت الورقة المشتركة ٢ بترجمة الإعلان إلى لغات الشعوب الأصلية وإدراجها في جميع المواقع الشبكية الخاصة بالحكومة الفييتنامية[١١٩].

٧٧- ولاحظت الورقة المشتركة ٢ أن الحكومة استمرت في اعتقال مسيحيي الجبال (*Montagnard* Christians) وتعذيبهم وحبسهم. ويقبع في السجن حالياً، أكثر من ٤٠٠ منهم بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، أتلفت أكثر من ٤٠٠ كنيسة، وتعرض المئات منهم للاعتقال والحبس بسبب مشاركتهم في مظاهرات نظمت للاحتجاج على سياسة مصادرة الأراضي والمطالبة بالحقوق الدينية. واستمر إغلاق هذه الكنائس ولا يزال جلُّ السجناء من مسيحيي *الجبال* قيد الاحتجاز.

وغالباً ما يجبر مسيحيو *الجبال* على التخلي عن معتقدهم ويتعرضون للضرب. وعانى كثير منهم، من الحبس الانفرادي والتعذيب[١٢٠]. وأوصت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة فييت نام بإفساح المجال لإجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة بشأن المعلومات التي تفيد بممارسة العنف ضد الشعوب الأصلية وطوائف الأقليات، وبضمان تقديم مرتكبي أعمال العنف هذه إلى العدالة[١٢١].

٧٨- ولاحظت الورقة المشتركة ٧ أن عدم ضمان حيازة الأراضي فضلاً عن تملّك المسؤولين الحكوميين وشركائهم للأراضي بصورة غير قانونية قد أديا إلى فقدان الأراضي الزراعية وتفاقم حالة الفقر بين أفراد مجموعة الهمونغ في المحافظات التقليدية التي تقطنها[١٢٢]. وأوصت الورقة المشتركة ٧ فييت نام بإيجاد طريقة وآلية تسمح باستعادة مجموعة الهمونغ لأراضي أسلافها التي صودرت منها عنوة دون الحصول على تعويضات منصفة[١٢٣].

Notes

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org:

Civil society

Individual submissions

AAPSO	AAPSO, (Cairo, Egypt);
AI	Amnesty International (London, UK);
AIPSO	All India Peace & Solidarity Organisation (New Delhi, India);
ASVHO	Association of Supporting Viet Nam Handicapped and Orphans (Hanoi, Viet Nam);
Bloc8406	Bloc8406 (Chipping Norton, NSW, Australia);
BPC	Bangladesh Peace Council (Dhaka, Bangladesh);
BPSOS	Boat People SOS (Falls Church, Virginia, USA);
CAMSA	Coalition to Abolish Modern-Day Slavery in Asia (Falls Church, Virginia, USA);
CAODAI	Cao Dai Holy See (Westminster, CA, USA);
CARE	Care International in Viet Nam (Hanoi, Viet Nam);
CDPA	Con Dau Parishioners Association (Cary, North Carolina, USA);
CFA	Child Rights Australia (Hanoi, Viet Nam);
CIVICUS	CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation (Johannesburg, South Africa);
CODES	Centre for Community Development and Social Work (Hue, Viet Nam);
CPAPD	Chinese People's Association for Peace and Disarmament (Beijing, China);
CSVC	Committee for Solidarity of Vietnamese Catholics (Hanoi, Viet Nam);
CSW	Christian Solidarity Worldwide (New Malden, UK);
FN	Freedom Now (Washington DC, USA);
FLD	Front Line Defenders (Dublin, Ireland);
GIEACPC	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children (London, UK);
HHBC	Hoa Hao Buddhist Church (An Giang Province, Viet Nam);
HRW	Human Rights Watch (New York, USA);
INDIGENOUS	International Network for Diplomacy Indigenous Governance Engaging in Nonviolence Organizing for Understanding & Self-Determination (Honolulu, USA);
iSEE	Institute for Studies of Society, Economy and Environment (Hanoi, Viet Nam);
JC	Jubilee Campaign (Fairfax, USA);
KKF	Khmers Kampuchea-Krom Federation (Camden, USA);
NBA	Norwegian Bar Association (Oslo, Norway);
NNIA	National Network of Indochina Activists (New York, USA);
PeaceTrees	PeaceTrees Vietnam (Seattle, USA);

RSF	Reporters Sans Frontieres (Paris, France);
UCTHSO	United Caodai Tayninh Holy See Overseas (Dallas, USA);
UFWO	United Farmers and Workers Organization (Bangkok, Thailand);
UNPO	Unrepresented Nations and Peoples Organization (The Hague, the Netherlands);
VAE	Vietnam Association of the Elderly (Hanoi, Viet Nam);
VAV	Vietnam Association for Victims of Agent Orange/Dioxin (Hanoi,VietNam);
VBS	Vietnam Buddhist Sangha (Hanoi, Viet Nam);
VFPC	Veteran For Peace Chapter #160 (Hanoi, Viet Nam);
VIC	Vietnam Interfaith Confederation (Essendon, Australia);
VJA	Vietnam Journalist's Association (Hanoi, Viet Nam);
VNRC	Vietnam Red Cross Society (Hanoi, Viet Nam);
VPAFW	Vietnamese Physicians Association of the Freeworld (Quebec, Canada);
VPC	Vietnam Peace Committee (Hanoi, Viet Nam);
VPDF	Vietnam Peace and Development Foundation (Hanoi, Viet Nam);
VVPI	Vietnam Veterans Peace Initiative (Fresno, CA, USA);
VWU	Vietnam Women's Union (Hanoi, Viet Nam);
WJCF	William J. Clinton Foundation (Hanoi, Viet Nam);
WPC	World Peace Council (Athens, Greece);

Joint submissions

JS1	Joint submission 1 submitted by: Pen International, English Pen, Article 19 and Access;
JS2	Joint submission 2 submitted by: Council of Indigenous Peoples in Today's Vietnam (CIP-TVN), Montagnard Human Rights Organization (MHRO), Supreme National Council of Kampuchea-Krom (SNC-KK), and International Office of Champa;
JS3	Joint submission 3 submitted by: ECPAT International and Research Centre for Family Health and Community (CEFACOM) – Vietnam;
JS4	Joint submission 4 submitted by: FIDH (Paris, France) and Vietnam Committee on Human Rights (France);
JS5	Joint submission 5 submitted by: Vietnamese Overseas Initiative for Conscience Empowerment (VOICE) (Bangkok, Thailand), Freedom House, Vietnam Path Movement, Dong Chua Cuu The – Vietnamese Redemptorists News, and Dan Lam Bao (Citizen Journalism);
JS6	Joint submission 6 submitted by: GPAR, GENCOMNET and CIFPEN;
JS7	Joint submission 7 submitted by: Association of Hmong in Exile and Hmong National Development, Inc.
JS8	Joint submission 8 submitted by: International Publishers Association (Geneva, Switzerland) and PEN Norway
JS9	Joint submission 9 submitted by: Lawyers For Lawyers (L4L) (Amsterdam, The Netherlands), The Law Society of England and Wales (London, UK) and Lawyers' Rights Watch Canada (LRWC) (Vancouver, Canada);
JS10	Joint submission 10 submitted by: Nguyen Kim Dien Priests Group and Committee of Justice and Peace for the Vietnamese Catholic Community of Archdiocese of Galveston-Houston (USA);
JS11	Joint submission 11 submitted by: Vietnam Human Rights Network (VNHRN), Bloc8406, Vietnam Human Rights Committee (VNHRC), and Vietnamese Canadian Federation (VCF);
JS12	Joint submission 12 submitted by: World Evangelical Alliance (WEA), Aktion für vefolgte Christen (AVC), and International Institute for Religious Freedom (IIRF).

[2] AI, p. 2.

[3] AI, p. 5.
[4] JS3, p.1.
[5] JS6, para. 1.
[6] JS6, para. 2.
[7] JS4, para. 5. See also WPC, p. 1.
[8] AI, p. 2.
[9] AI, p. 2.
[10] JS1, para. 12. See also JS4, para. 6.
[11] AI, p. 2.
[12] JS1, para. 14.
[13] iSEE, p. 2.
[14] JS6, para. 6.
[15] AI, p. 1.
[16] AI, p. 5.
[17] JS6, para. 28.
[18] JS12, para. 25.
[19] CFA, p. 1.
[20] CAODAI. p.3.
[21] VNRC, p. 3.
[22] JS4, para. 8.
[23] CPAPD, para. 8.
[24] AI, p. 2.
[25] AI, p. 5. See also JS1, para. 35., JS6, para. 3., and JS12, para. 28.
[26] VWU, para. 9.
[27] Care International, p. 1.
[28] JS6, para. 14.
[29] AI, p. 1.
[30] AI, p. 4.
[31] JS4, para. 17.
[32] PTV, p. 1. See also VFPC160, p. 1.
[33] JS5, para. 17.
[34] FLD, para. 9.
[35] JS9, para. 20., and FLD, para. 10.
[36] JS5, para. 22.
[37] JS11, p. 10.
[38] CIVICUS, para. 3.4.
[39] JS5, para. 21.
[40] BPSOS, para. 5.
[41] HRW, p. 5.
[42] CAMSA, paras. 4 and 10.
[43] JS4, para. 43.
[44] CAMSA, para. 8.
[45] JS3, p. 5.
[46] JS3, p. 6.
[47] GIEACPC, p. 1.
[48] AI, p. 1.
[49] AI, p. 4.
[50] JS4, para. 11.
[51] JS4, para. 12.
[52] JS5, paras. 9 – 16., and NBA, para. 19.
[53] JS9, para. 17.
[54] JS1, para. 29.
[55] JS4, para. 19.

[56] JS6, para. 22.
[57] CODES, para. 12.
[58] JS6, para. 9.
[59] JS6, para. 16., and iSEE, para. 23.
[60] Bloc8406, para. 5., and JS5, paras. 37 – 39.
[61] JS4, para. 24.
[62] FLD, para. 22.
[63] HHBC, p. 1. See also CAODAI, p. 2., CSVC, pps. 1 – 2., VBS, p. 2., VPDF, para. 5.
[64] JS5, para. 3.
[65] CSW, para. 3., and JS10, para. 1. See also JS5, para. 4.
[66] JC, para. 20.
[67] VIC, p. 8.
[68] UCTHSO, para. 19.
[69] JS4, para. 28.
[70] Bloc8406, para. 2.
[71] CIVICUS, para. 4.1.
[72] AI, p. 1.
[73] JS8, para. 3.
[74] AI, pp. 2- 3.
[75] JS8, para. 11.
[76] RSF, p. 4.
[77] HRW, p. 1.
[78] AI, p. 3. See also CIVICUS, paras. 4.2. – 4.3, JS4, para. 16., and VPAFW, paras. 14 – 19.
[79] FN, para. 16.
[80] JS4, para. 23.
[81] JS1, para. 33. See also JS8, para. 34.
[82] JS1, para. 5.
[83] CIVICUS, para. 4.5.
[84] AI, p. 4.
[85] JS8, para. 35.
[86] JS4, para. 32. See also VJA, pp. 1 – 8.
[87] CIVICUS, para. 2.3.
[88] CIVICUS, para. 2. 4.
[89] JS5, para. 29.
[90] JS6, para. 19.
[91] CIVICUS, paras. 5.1. – 5.2.
[92] Bloc8406, para. 6.
[93] Bloc8406, para. 12.
[94] JS6, para. 8.
[95] UFWO, para. 6.
[96] CIVICUS, para. 2.6.
[97] JS4, para. 39.
[98] JS6, para. 26.
[99] JS4, para. 37.
[100] VAE, p. 3.
[101] AIPOS, p. 3.
[102] JS5, para. 40.
[103] JS5, para. 60.
[104] HRW, p. 3.
[105] CDPA, p. 5.
[106] JS6, para. 25.
[107] WJCF, p. 1.
[108] AAPSO, p. 1. See also NNIA, p. 2., and VVPI, p. 1.

[109] VAVA, p. 3.
[110] KKF, p. 5.
[111] iSEE, para. 12.
[112] JS10, para. 11.
[113] INDIGENOUS, p. 3.
[114] KKF, p. 3.
[115] ASVHO, pp. 4 – 5.
[116] JS6, para. 11.
[117] BPC, p. 5., and VPC, para. 9. See also VPDF, para. 8.
[118] JS2, para 15. See also INDIGEOUS, p. 2.
[119] JS2, paras. 61 – 62., and UNPO, p. 5.
[120] JS2, para. 55.
[121] UNPO, p. 5.
[122] JS7, para. 16.
[123] JS7, para. 57.